نهى نادرس

مبدأ كارتر أو سياسة التدخّل العسكري الأميركي في الخليج العربي

تغيرات استراتيجية

أعلن مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية في منتصف نيسان ١٩٨٠ وقبل حوالي عشرة أيام من المحاولة الاميركية الفاشلة لإنقاذ الرهائن في إيران ، ان الولايات المتحدة ستخفض عدد قطعها البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهادىء، لتكثف وجودها العسكري في المحيط الهندي . وقد صرح غراهام كليتور ، وهو نائب وزير الدفاع ، أمام لجنة الدفاع في الكونغرس « إن الوجود البحري الأميركي في المحيط الهندي سيبقى على أعلى مستوياته في المستقبل المنظور ، وسوف يتم ذلك بإعادة توزيع القوات ، وتخفيض مستوى الأساطيل الأخرى في مناطق أخرى من البحار »[١] .

وكان هذا التصريح يعتبر إنذاراً أميركياً موجهاً إلى الثورة الإيرانية ومنطقة الخليج من جهة وإلى حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين من جهة أخرى حول إمكانية تحويل جزء من العتاد الأميركي البحري والجوي والأرضي العامل في اطار الناتو إلى العمل في إطار الدفاع عن المصالح الغربية في منطقة الخليج ، مما قد يسبب خللا في استعدادات الحلف الأطلسي العسكرية ، ولذلك طالبت الولايات المتحدة ، في نفس الوقت ، حلفاءها الأوروبيين بتقوية إمكانيات الناتو العسكرية[٢] .

وقد وافق الرئيس كارتر في شهر نيسان على خطة استراتيجية جديدة لا تلزم الولايات المتحدة بارسال قواتها المتواجدة في المحيط الهادىء إلى اوروبا في حال حدوث هجوم سوفياتي عليها ، إلا عند اللزوم . وبهذا القرار تخلى كارتر عن السياسة الاميركية المتبعة منذ عشرات السنين تجاه أوروبا ، و المعروفة « باستراتيجية الارجوحة » (Swing Strategy)

وصرح أحد المسؤولين في البنتاغون ان هذا التغيير يعني « ان لدينا الآن مرونة أكبر ، فقد نحافظ على قواتنا في المحيط الهادىء ونرسلها إلى المحيط الهندي أو إلى أوروبا ، حسب الظروف» . وعلم ان إدارة كارتر ستبلغ الحلفاء رسمياً بهذا القرار في تموز عندما يعرض كل أعضاء الحلف